الضمانات السياسية والقانونية لعدم تعطيل و ايقاف النصوص الدستور

أنتصار حسن علي

باحثة دكتوراه في جامعة قم الحكومية جمهورية أيران الأسلامية

اشراف الدكتور

محـمد حبيبـي مجـندة

استاذ مشارك (القانون الدولي) جامعة مفيد قم ايران

aintisaralgharbarbawi@gmail.com

Political and legal guarantees not to disrupt or stop the constitutional texts

The supervision

Dr Muhammad Habibi mujanad

Professor (International Law), Mofid University - Qom - Iran

Aintisar Hassan Ali Al-Gharibawi
Doctoral researcher at Qom state university – Islamic Republic of iran

الملخص

استقلالية السلطات، تشمل ضمانات القانونية استقلالية السلطات ، حيث يجب أن تتمتع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بدرجة كافية من الاستقلالية والتمييز عن بعضها البعض. يهدف ذلك إلى منع التدخل في عمل كل سلطة وضمان توازن السلطات وحماية النظام الديمقراطي واحترام الدستور.حكم القانون وعدم التعدي على الدستور، يعتبر حكم القانون وعدم التعدي على الدستور من أهم الضمانات القانونية لعدم تعطيل النصوص الدستورية. يجب أن يتمتع جميع المواطنين والجهات الحكومية بالالتزام بأحكام الدستور والقوانين ، دون تجاوز أو انتهاك لحقوق الفرد أو القوانين المحددة في الدستور. تعتبر محاكم العدل والمحاكم الدستورية المسؤولة عن فحص دستورية القوانين والتأكد من امتثالها لأحكام الدستور ، وحماية النظام القانوني والدستوري من أي تعديات أو انتهاكات.قد يكشف فحص الضمانات القانونية عن أهمية التقاضي الدستوري والرقابة القضائية في دعم سيادة الدستور. يسمح التقاضي الدستوري للمواطنين والكيانات القانونية بالطعن في دستورية القوانين والقرارات الحكومية، وبالتالي ضمان الامتثال للمبادئ الدستورية. ومن ناحية أخرى، تخول الرقابة القضائية السلطة القضائية سلطة مراجعة دستورية الإجراءات التنفيذية والتشريعية، مما يحول دون التعدي على الأحكام الدستورية.كما أن التزام العراق بالالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات، يسهم في حماية دستوره. الضمانات القانونية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، وقواعد سيادة القانون بمثابة ضمانات إضافية ضد محاولات تعطيل أو تعليق الدستور. وسيوفر استكشاف التزامات العراق القانونية الدولية وأثرها على الاستقرار الدستوري فهماً شاملاً للإطار القانوني القائم. **الكلمات المفتاحية:- الدستور- الضمانات السياسية -الضمانات القانونية -الحقوق -النصوص.**

Summary

Independence of authorities: Legal guarantees include the independence of authorities, as the legislative, executive, and judicial authorities must enjoy a sufficient degree of independence and distinction from each other. This aims to prevent interference in the work of every authority, ensure the balance of powers, protect the democratic system, and respect the constitution. The rule of law and non-infringement of the Constitution. The rule of law and non-infringement of the Constitution are considered among the most important legal guarantees for not disrupting constitutional texts. All citizens and government agencies must abide by the provisions of the Constitution and the laws, without overstepping or violating the rights of the individual or the laws specified in the Constitution. Courts of justice and constitutional courts are responsible for examining the constitutionality of laws and ensuring their compliance with the provisions of the Constitution, and protecting the legal and constitutional system from any infringements or violations. An examination of legal safeguards may reveal the importance of constitutional litigation and judicial oversight in upholding constitutional supremacy. Constitutional litigation allows citizens and legal entities to challenge the constitutionality of lawsand government decisions, thus ensuring compliance with constitutional principles. On the other hand, judicial oversight gives the judiciary the power to review the constitutionality of executive and legislative actions, which prevents infringement of constitutional provisions **Keywords: - Constitution - Political guarantees - Legal guarantees - Rights – Texts**

المقدمة

اولآ/ بيان المسألة

تسمو على جميع القواعد القانونية، و تعتبر انها ملزمة للسلطات و الافراد، وعلى الجميع التقيد بها، و ان يتم احترامها و عدم مخالفتها، فهى مستمدة من الدستور و ما يتضمنه من قوة، وشرعيتها من شرعية الدستور الأمر الذي يعنى عدم مخالفتها، لان مخالفتها يعنى مخالفة للدستور .. و لابد من ان يتم ضمانه احترامها والتقيد بها، لانها قواعد سامية، فتحترم من قبل الجميع، و لذا فانه يجب عدم الاعتداء على تلك القواعد الدستورية، و لذلك تتم مراقبة التقيد بها و عدم تجاوزها .وبحال وجد أى قانون يخالف القوانين التي يتضمنها الدستور ، يتم الغاءه . و بما ان الدستور، تم وضعه ليكون بالتالى القانون الاساسي و الاسمى، و بما انه من خلال الدستور يتم تحديد شكل الدولة، من خلال تحديد السلطات العامة في الدولة . و هذا ما يجتهد واضعى الدستور لتحقيقه، و كذلك فعل المشرع العراقي، عندما تم وضع الدستور العراقي النافذ عام ٢٠٠٥ و ان نصوص الدستور، تكون واجبة النفاذ، وفق مبدأ السمو لتلك القواعد، ونجد من المادة (١٣) باعتبار الدستور هو النظام الاسمى والأعلى في الدولة، وبالتالي يبطل اي نص يعارض احكامه و تراقب المحكمة الاتحادية العليا مشروعية تلكأ القوانين، و عدم

مخالفتها للدستور . و لكننا نرى ان هناك بعض النصوص الدستورية، قد يتم توقيفها و بالتالي تصبح غير نافذه بالشكل المطلق، و يتم ذلك من خلال قيام الحكام في الدولة بالتغاضي عن تطبيقها . و بالتالي يتم تجاهلها و اهمالها، و الغاية من ذلك هو تعطيلها و تقييدها.

ثانياً/الأهمية وضرورة البحث

نصوص الدستور هي الاسمى، وبالتالي يجب ان لا يكون هناك قوانين تخالف نصوص الدستور، و بما ان الدستور يحدد هوية وشكل الدولة، فنجد أن الدستور العراقي النافذ، حدد شكل الدولة العراقية بانها دولة اتحادية، و من خلال نصوص الدستور العراقي، فإننا نجد بعض النصوص الدستورية التي تم توقيفها . و نحن في بحثنا بعد محور اهتمامنا الدستور العراقي، و ما فيه من نصوص دستورية، إضافة لتسليط الضوء على أسباب تقييد بعض النصوص الدستورية، وأسباب هذا التقييد، حيث يوجد نصوص دستورية في الدستور العراقي النافذ الصادر عام ٢٠٠٥ و التي لا يتم تطبيقها، لذا تعتبر بانها نصوص مقيدة، كما اننا في بحثنا سنتطرق للدستور العراقي ومقارنة بين بعض مواده مع مواد الدساتير الأخرى .

ثالثاً/أسئلة البحث

السؤال الرئيسي: ماهي الضمانات السياسية والقانونية لعدم تعطيل و ايقاف النصوص الدستور؟

الأسألة الفرعية

الأول:- ماهي الضمانات السياسية ؟الثاني:- ماهي الضمانات القانونية ؟

رابعاً/فرضيات البحث

الفرضية الأصلية :- تعتبر الضمانات الدستورية من أهم الأجراءات التي تضمن عدم تعطيل النصوص والتي تسبب أثار جانبية كثيرة في الإطار الأساسي الذي يحدد توزيع السلطات في الدولة وينص على حقوق وواجبات الأفراد تجاه الدولة كما يمنح السلطات صلاحيات عامة لأداره الحكومة، وبالتالي لا يمكن تعطل النصوص التي تمس الافراد وبالتالي تضعف العلاقة بين سلطات الحكم والمواطنين ويقوم الدستور بتوفير الأسس القانونية التي تحكم تفاعلات الحكومة مع المواطنين بشكل مطلق .

الفرضيات الفرعية :-

- **الأولى** نشأة الدولة ومنذ القدم كان الحكام ينفردون وحدهم بتملك وممارسة السلطة، وكانوا يقومون من جانبهم بإصدار الدساتير، حيث يصدر الدستور بإرادة الحاكم صاحب السلطان والسيادة، دون أن يشاركه أحد في هذا الإصدار، و يأتي الدستور في هذه الحالة من الأعلى، هو الضامن عن كل مايدور من أحكام تفرض من قبل السلطات.
- **الثانية** تظهر أهمية الدستور في فرض الضمانات القانونية للجميع بموجب القانون ويعزز مفهوم العدالة وحقوق الإنسان , يعكس توازنه بين السلطات وتحديد الحقوق والحريات دوره الحيوي في بناء دولة تعتمد على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون , كما يعمل الدستور على تحديد السلطات الثلاث في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، موضحًا كيفية تشكيلها وتفاعلها ويقوم بتحديد مهام كل سلطة والعلاقة التي يجب أن تكون موجودة بينها وبين السلطات الأخرى.

خامساً/أهداف البحث

يهدف بحثنا الى تسليط الضوء اهم فقرات الدستور الضامنة في تحقيق العدالة على توزيع السلطات الثلاثة لمهامها ووجباتها من الحقوق والحريات العامة بين الافراد وسلطة وكذلك مهام الهيئات المستقلة المعنية بالرقابة على تطبيق الدستور وتقييم أداء السلطة العامة وفحص القرارات التي تتخذها، ومراجعة العمليات والإجراءات المتبعة، والتحقق من توافقها مع القوانين واللوائح.

سادساً/منهجية البحث

لقد اعتمدنا في الدراسة الى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمصادر الأخرى والدساتير سواء أكانت عربية ام أجنبية وكذلك الاستعانة بالمصادر الإسلامية في بيان المفهوم الفلسفي لكل المفهومين.

سابعاً/هيكلية البحث

تتضمن خطة الدراسة مطلبين , تطرقنا بالمطلب الأول الضمانات السياسية وفي المطلب الثاني الى الضمانات القانونية في الدستور بين انتقاص الحقوق ومنح الحريات في توازن السلطات , مع العلم بأن كل مطلب يتضمن عدة فروع.

المبحث الثاني: الضمانات السياسية والقانونية لعدم تعطيل و ايقاف النصوص الدستور.

تعد الضمانات السياسية والقانونية أحد العوامل الأساسية في حماية الدستور ومنع تعطيل وإيقاف النصوص الدستورية. تتضمن الضمانات السياسية مبادئ وقيم النظام السياسي والديمقراطية ، حيث يتم تعزيز مفهوم حكم القانون واحترام الدستور من قبل الجهات السياسية والحكومة ، وذلك من خلال التزامها بإجراءات ديمقراطية لاتخاذ القرارات وعدم التدخل في استقلالية السلطات الدستورية. أما الضمانات القانونية ، فتتمثل في الإجراءات والآليات القانونية التي تحمي الدستور وتكفل عدم تعطيله أو إيقاف أحكامه ، وتتضمن تشريعات وقوانين تحدد الاجراءات اللازمة لحماية الدستور ولمحاسبة أي شخص يقوم بتجاوزات أو تعديات عليه[١].كما ان التحديات السياسية والقانونية التي يواجهها العراق ، تبرز قضية الضمانات السياسية والقانونية لعدم تعطيل وإيقاف النصوص الدستورية كأحد المواضيع الحيوية التي تتطلب تفكيرًا عميقًا وتحليلًا دقيقًا. إنّ الاهتمام بمدى تحقيق هذه الضمانات يعكس الاهتمام بتعزيز حكم القانون والديمقراطية ، وهو موضوع له أهمية بالغة في سياق العراق المعقّد.يتناول المبحث الثاني في هذه الدراسة العديد من الجوانب المتعلقة بالضمانات السياسية والقانونية لعدم تعطيل وإيقاف النصوص الدستورية. يسلّط الضوء في بداية المبحث على الضمانات السياسية ، والتي تتضمن الآليات والمؤسسات التي من المفترض أن تحمي الدستور من التعطيل والإيقاف ، مثل ميثاق الحكم السياسي وآليات الفصل بين السلطات والتوازن بينها.ومن ثم ، يتم استكشاف الضمانات القانونية المتعلقة بهذه القضية ، والتي تتضمن القوانين والتشريعات التي تحكم تطبيق واحترام النصوص الدستورية ، بالإضافة إلى دور القضاء في حماية الدستور ومراقبة دستورية القوانين.تتوجه الأنظار في هذا المبحث نحو العراق حيث يتم تحليل كيفية تطبيق وفاعلية هذه الضمانات في سياق البلد ، والتحديات التي قد تعترض تحقيقها بسبب الظروف السياسية والأمنية المعقّدة التي يمر بها العراق. تسعى هذه الدراسة إلى فهم عميق للتحديات التي تواجه حكم القانون والديمقراطية في العراق ، وكذلك تحديد الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الضمانات السياسية والقانونية لعدم تعطيل وإيقاف النصوص الدستورية في المستقبل.[٢]يُمثل المبحث الثاني في هذه الدراسة بوابة لاستكشاف أعمق لمدى فعالية الآليات والضمانات التي يمكن أن تحمي الدستور في العراق ، والتي بدورها تسهم في تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية في البلاد.

المطلب الأول : الضمانات السياسية

تشتمل الضمانات السياسية على مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى منع تعطيل وإيقاف النصوص الدستورية. تتضمن هذه الضمانات تقسيم السلطات وفصلها بشكل جيد ، حيث يتم توزيع السلطات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، لضمان توازن إجراءات صنع القرار والتأكد من استقلالية السلطات. كما تشمل الضمانات السياسية محاكم دستورية قوية ومستقلة تقوم بفحص دستورية النصوص وتعيين حدود صلاحيات السلطات. وتضمنت الضمانات أيضًا مبادئ عدم التدخل السياسي في العمل الدستوري وتحقيق مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار.[٣]حقوق المواطنة، تتضمن حقوق المواطنة مجموعة من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها كل فرد كمواطن في الدولة. من بين هذه الحقوق حقوق المساواة أمام القانون ، وحقوق الحصول على العدالة والمساواة في الفرص ، وحقوق الانتماء والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. يجب أن تكون هذه الحقوق مكفولة ومحمية بموجب الدستور والقوانين ، ويجب أن يتمتع المواطنون بها دون تمييز أو انتهاك.الديمقراطية وحكم الأغلبية، تعتبر الديمقراطية وحكم الأغلبية أساسًا للنظام السياسي الذي يعتمده الدستور. تهدف مبادئ الديمقراطية إلى ضمان مشاركة جميع المواطنين في عملية صنع القرار ، وضمان احترام إرادة الأغلبية وحقوق الأقليات. يجب أن تتمتع الديمقراطية بضمانات قوية تحميها من التعطيل والإيقاف ، وتكفل استمرارية العملية الديمقراطية دون تدخل سلطوي أو انتهاك لحقوق الفرد.[٤]وفي ضوء هذه التحديات الملحة ، لا بد من دراسة الآليات والضمانات السياسية اللازمة لحماية دستور العراق من التعطيل أو التعليق. من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتعزيز الحماية الدستورية ، يمكن للعراق أن يرسم مسارًا نحو الحكم الديمقراطي المستدام ، وضمان أن يظل الدستور منارة للأمل للأجيال القادمة.فيما يلي سنناقش :

- تحليل الخلفية التاريخية للدستور العراقي وأهميته في تشكيل المسار السياسي للبلاد.
- تحديد التحديات الحالية التي تواجه دستور العراق ، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والانقسامات الطائفية والتدخل الخارجي.
- استكشاف دور الضمانات السياسية في منع عرقلة وتعليق الدستور في العراق.
- اقتراح توصيات لتعزيز الاستقرار الدستوري وتعزيز الحكم الديمقراطي في العراق.

من خلال دراسة شاملة لهذه الأهداف ، تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الخطاب المستمر حول الحكم الدستوري في العراق وتقديم رؤى عملية لواضعي السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الدوليين المستثمرين في المستقبل الديمقراطي للبلد[5].

الخلفية التاريخية لدستور العراق

إن تطور تاريخ العراق الدستوري منسوج بشكل معقد في نسيج مشهده السياسي ، الذي شكلته سلسلة من الأحداث المحورية والاضطرابات والتحولات. يعد فهم هذا السياق التاريخي أمرًا بالغ الأهمية لفهم تعقيدات الحكم الدستوري العراقي والتحديات التي يواجهها في الوقت الحاضر.

١. الحكم العثماني وظهور العراق الحديث تعود رحلة العراق الدستورية الحديثة إلى تفكك الإمبراطورية العثمانية وظهور دولة العراق لاحقًا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. في ظل الحكم العثماني ، كان العراق يحكمه نظام من المراسيم الإمبراطورية والعادات القبلية ، مع القليل من مظاهر الحكم الدستوري. ومع ذلك ، مهد انهيار الإمبراطورية العثمانية الطريق لتغييرات جيوسياسية كبيرة في المنطقة ، مما أدى إلى إنشاء الانتداب البريطاني على العراق في عام ١٩٢٠.

٢. العهد الملكي ودستور ١٩٢٥[6]تميزت العقود الأولى من استقلال العراق بإنشاء نظام ملكي في عهد الملك فيصل الأول وإصدار أول دستور للبلاد في عام ١٩٢٥. في حين تم الترحيب بدستور عام ١٩٢٥ باعتباره علامة فارقة في تاريخ العراق الدستوري ، فقد شابته قيود على الحريات المدنية وتركيز السلطة في أيدي النظام الملكي. على الرغم من أوجه القصور ، وضع دستور عام ١٩٢٥ الأساس لتجربة العراق الوليدة مع الحكم الدستوري[7];.

٣. صعود الاستبداد والحكم البعثي شهد منتصف القرن العشرين فترة مضطربة في تاريخ العراق السياسي ، تميزت بالانقلابات والثورات وصعود الأنظمة الاستبدادية. أدى الإطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٥٨ إلى حقبة من عدم الاستقرار السياسي ، وبلغت ذروتها في صعود حزب البعث وصعود صدام حسين إلى السلطة في عام ١٩٧٩. في ظل الحكم البعثي ، شهد العراق نظامًا قمعيًا خرب الأعراف الدستورية وقمع المعارضة من خلال العنف والإكراه.

٤. دستور عام ٢٠٠٥ وعراق ما بعد صدام كان سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ بمثابة لحظة فاصلة في تاريخ العراق الحديث ، مما مهد الطريق لعصر جديد من الانتقال السياسي والإصلاح الدستوري. في عام ٢٠٠٥ ، وافق العراقيون بأغلبية ساحقة على دستور جديد في استفتاء وطني ، يبشر بتجربة ديمقراطية تهدف إلى تعزيز التعددية وحماية حقوق الإنسان واللامركزية في السلطة. ومع ذلك ، كان الطريق إلى الاستقرار الدستوري محفوفًا بالتحديات ، بما في ذلك الانقسامات الطائفية والتمرد والتدخل الخارجي.

٥. التحديات والتوقعات المعاصرة للحكم الدستوري في أعقاب غزو عام ٢٠٠٣ ، يواصل العراق صراعه مع إرث عقود من الديكتاتورية والصراع الطائفي والتدخل الأجنبي. ومع أن الدستور يكرس المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية ، فإنه يواجه تحديات مستمرة أمام تنفيذه وإنفاذه. تشكل الانقسامات الطائفية ، ومؤسسات الحكم الضعيفة ، والتدخل الخارجي تهديدات كبيرة لاستقرار العراق الدستوري ، مما يؤكد الحاجة إلى ضمانات سياسية قوية وإصلاحات مؤسسية لحماية الدستور من التعطيل أو التعليق[8]. يعكس المسار التاريخي لرحلة العراق الدستورية تفاعلًا معقدًا للديناميكيات الداخلية والتأثيرات الخارجية ، التي شكلتها قرون من الاضطرابات السياسية والتغيير الاجتماعي. منذ العهد العثماني وحتى يومنا هذا ، كان الدستور العراقي أرضًا متنازع عليها ، تعكس تطلعات ونضالات شعبه من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية. بينما يتصارع العراق مع تحديات القرن الحادي والعشرين ، توفر الدروس المستفادة من ماضيه الدستوري رؤى ثاقبة لا تقدر بثمن في الطريق إلى الأمام نحو مستقبل أكثر استقرارًا وشمولية وديمقراطية.

الضمانات السياسية

يتطلب ضمان استقرار وسلامة دستور العراق إطارًا قويًا من الضمانات السياسية التي تهدف إلى منع عرقلته وتعليقه. وتشمل هذه الضمانات مجموعة من الآليات والمؤسسات الرامية إلى صون النظام الدستوري ، ودعم سيادة القانون ، وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم. وفي هذا الفرع ، سنحلل الضمانات السياسية الأساسية اللازمة للحفاظ على الدستور في العراق[9].

١. الفصل بين السلطات والضوابط والموازين يكمن في صميم أي ديمقراطية دستورية مبدأ الفصل بين السلطات ، الذي يضمن عدم تمكن أي فرع من فروع الحكومة من احتكار السلطة أو انتهاك حقوق الآخرين. وفي العراق ، يضع الدستور إطارا للفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ويوفر ضوابط وتوازنات لمنع إساءة استعمال السلطة وضمان المساءلة.ومع ذلك ، فإن التنفيذ العملي لهذا المبدأ قد أعاقه الاستقطاب السياسي ، والهيمنة التنفيذية ، وضعف القدرة المؤسسية. وتكتسي الجهود الرامية إلى تعزيز استقلال كل فرع من فروع الحكومة واستقلاليته أهمية حاسمة لتعزيز فعالية الضوابط والتوازنات ومنع تركيز السلطة في أيدي قلة قليلة[10].

٢. تعزيز استقلال القضاءومن الضروري وجود قضاء مستقل ونزيه لدعم سيادة القانون وحماية الحقوق الدستورية وضمان المساءلة. في العراق ، واجه القضاء العديد من التحديات ، بما في ذلك التدخل السياسي والفساد والتخويف ، مما قوض مصداقيته وفعاليته.ولتعزيز استقلال

القضاء ، يلزم إجراء إصلاحات لتعزيز التعيينات القضائية ، وحماية القضاة من الضغوط الخارجية ، وتحسين وصول جميع المواطنين إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الجهود الرامية إلى بناء قدرات الجهاز القضائي من خلال برامج التدريب ، ومبادرات التحديث ، وتخصيص الموارد ضرورية لتعزيز فعاليته وشرعيته.

٣. دور المجتمع المدني في دعم المبادئ الدستورية ويؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية في العملية الديمقراطية. في العراق ، برزت منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة رئيسية في الدعوة إلى حقوق الإنسان والنزاهة الانتخابية والحكم الرشيد.[١١]ولدعم دور المجتمع المدني في دعم المبادئ الدستورية ، ينبغي اتخاذ تدابير لحماية حقوق منظمات المجتمع المدني ، وتعزيز حرية تكوين الجمعيات والتعبير ، وتزويدها بالموارد والدعم اللازمين للاضطلاع بعملها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يساعد تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في سد الفجوة بين المواطنين وممثليهم ، وتعزيز الحكم الديمقراطي والشرعية.

٤. إنشاء آليات لمراجعة الدستور والرقابة عليه والآليات الفعالة لمراجعة الدستور والرقابة عليه ضرورية لضمان امتثال القوانين والسياسات للمبادئ والقيم المكرسة في الدستور. وفي العراق ، يعد إنشاء محكمة دستورية وغيرها من هيئات الرقابة المكلفة بتفسير الدستور وإنفاذه أمرا حاسما للحفاظ على نزاهته ومنع تعطيله أو تعليقه.[١٢]علاوة على ذلك ، يمكن لآليات المشاركة العامة ، مثل التماسات المواطنين وعمليات الاستفتاء والتحقيقات البرلمانية ، أن تعزز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في عملية مراجعة الدستور. ومن خلال تمكين المواطنين من مساءلة حكومتهم والمشاركة في صنع القرار ، تسهم هذه الآليات في شرعية وفعالية النظام الدستوري[13].ولا غنى عن الضمانات السياسية لمنع عرقلة وتعليق الدستور في العراق. ومن خلال تعزيز الفصل بين السلطات ، وتعزيز استقلال القضاء ، وتمكين المجتمع المدني ، وإنشاء آليات لمراجعة الدستور والرقابة عليه ، يمكن للعراق أن يبني إطارا دستوريا مرنا قادرا على تحمل الاضطرابات السياسية وصون حقوق مواطنيه وحرياتهم. بيد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية وإصلاحات مؤسسية والتزاما مستمرا بمبدأي الدستورية والديمقراطية.

المقارنة من البلدان الأخرى

ويمكن لدراسة تجارب البلدان الأخرى أن توفر رؤى قيمة بشأن الاستراتيجيات الفعالة لحماية النزاهة الدستورية ومنع عرقلة الدستور وتعليقه. من خلال دراسة نجاحات وفشل الحكم الدستوري في سياقات مختلفة ، يمكن للعراق أن يستخلص دروسًا قيمة ويحدد أفضل الممارسات للاسترشاد بها في جهوده الإصلاحية. وفي هذا الفرع ، سنجري تحليلا مقارنا لبلدان مختارة وسنستخلص الدروس ذات الصلة بالتحديات الدستورية التي يواجهها العراق[14].

١. الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الولايات المتحدة دراسة حالة إفرادية مقنعة في الحوكمة الدستورية ، مع نظام الضوابط والتوازنات ، والقضاء المستقل ، ومؤسسات المجتمع المدني القوية التي تعمل كنماذج للحكم الديمقراطي. تشمل الدروس الرئيسية من تجربة الولايات المتحدة ما يلي:[١٥]الفصل بين السلطات: ينص دستور الولايات المتحدة على فصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، حيث يقوم كل فرع بمراقبة السلطات الأخرى. يمكن للعراق استخلاص الدروس من نموذج الولايات المتحدة من خلال تعزيز إطاره المؤسسي للضوابط والتوازنات لمنع تركيز السلطة وإساءة استخدام السلطة[16].

٢. ألمانيايوفر الإطار الدستوري لألمانيا ، المكرس في القانون الأساسي(Grundgesetz) ، مثالًا مفيدًا آخر للحكم الدستوري الفعال. تشمل الدروس الرئيسية المستفادة من التجربة الألمانية ما يلي:الفيدرالية: يعمل نظام الحكم الفيدرالي الألماني على لامركزية السلطة بين المستوى الوطني ومستوى الولاية ، مما يسمح بمزيد من الحكم الذاتي الإقليمي والتنوع. يمكن للعراق أن يتعلم من النموذج الفيدرالي لألمانيا من خلال نقل السلطة إلى الحكومات المحلية وتمكين الجهات الفاعلة الإقليمية لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المحلية.المحكمة الدستورية: تعمل المحكمة الدستورية الألمانية (Bundesverfassungsgericht) كحارس للقانون الأساسي ، وتكفل امتثال القوانين والإجراءات الحكومية للمبادئ الدستورية. يمكن للعراق أن يقتدي بنموذج ألمانيا من خلال إنشاء محكمة دستورية مستقلة تتمتع بسلطة الفصل في النزاعات الدستورية وحماية الحقوق الأساسية.[١٧]بناء الإجماع: تقليد ألمانيا في السياسة التوافقية والحكومة الائتلافية يعزز التعاون والتسوية بين الأحزاب السياسية ، ويعزز الاستقرار والاستمرارية في الحكم. ويمكن للعراق أن يستخلص الدروس من تجربة ألمانيا بتشجيع الحوار وبناء توافق الآراء بين مختلف الفصائل السياسية للتخفيف من حدة الاستقطاب وتعزيز الوحدة الوطنية.

٣. جنوب أفريقيا

يقدم انتقال جنوب إفريقيا من الفصل العنصري إلى الديمقراطية دروسًا قيمة في وضع الدستور والمصالحة. وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا ما يلي:الدستور الشامل: يشتهر دستور جنوب أفريقيا ، الذي اعتمد في عام ١٩٩٦ ، بشموليته والتزامه بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية. يمكن للعراق أن يستلهم تجربة جنوب إفريقيا من خلال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية وضع الدستور وضمان أن يعكس الدستور تطلعات وقيم جميع المواطنين[١٨].الحقيقة والمصالحة: قامت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا بدور محوري في تضميد جراح الفصل العنصري وتعزيز المصالحة الوطنية. يمكن للعراق أن يتعلم من تجربة جنوب إفريقيا من خلال إنشاء آليات لتقصي الحقيقة والمساءلة والمصالحة لمعالجة مظالم الماضي وتعزيز التماسك الاجتماعي.الرقابة الدستورية: تعمل المحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا كحكم نهائي في النزاعات الدستورية ، وحماية الدستور ودعم سيادة القانون. يمكن للعراق أن يقتدي بنموذج جنوب إفريقيا من خلال تعزيز مؤسساته القضائية وضمان الرقابة الدستورية الفعالة لمنع عرقلة وتعليق الدستور[١٩].ويقدم التحليل المقارن لبلدان مثل الولايات المتحدة وألمانيا وجنوب أفريقيا رؤى قيمة بشأن الاستراتيجيات الفعالة لحماية النزاهة الدستورية ومنع عرقلة الدستور وتعليقه. من خلال استخلاص الدروس من التجارب الدستورية المتنوعة ، يمكن للعراق أن يسترشد بجهوده الإصلاحية وأن يبني إطارًا دستوريًا مرنًا قادرًا على دعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الديمقراطي. ومع ذلك ، فإن ترجمة هذه الدروس إلى عمل ملموس سيتطلب إرادة سياسية وإصلاحات مؤسسية والتزاما مستمرا بمبدأي الدستورية والديمقراطية.

الإطار القانوني لحماية الدستور

ومن الضروري وجود إطار قانوني قوي لحماية الدستور وضمان تنفيذه بفعالية. في العراق ، يعد تعزيز الآليات القانونية لحماية النزاهة الدستورية أمرًا بالغ الأهمية لدعم سيادة القانون ، وتعزيز المساءلة ، ومنع عرقلة وتعليق الدستور. وسنستكشف في هذا الفرع العناصر الرئيسية للإطار القانوني اللازم لحماية الدستور في العراق[20].

١. الأحكام الدستورية ويكمن أساس أي إطار قانوني لحماية الدستور في الدستور نفسه. يحدد الدستور العراقي ، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥ ، المبادئ والحقوق والهياكل الأساسية للدولة. وتشمل الأحكام الدستورية الرئيسية ذات الصلة بحماية الدستور ما يلي:الفصل بين السلطات: يضع الدستور إطارا للفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ويوفر ضوابط وتوازنات لمنع تركز السلطة.شرعة الحقوق: ينص الدستور على شرعة شاملة للحقوق ، تضمن الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع والدين ، فضلاً عن الحماية من التمييز والاحتجاز التعسفي.[٢١]القضاء المستقل: أكد الدستور استقلال القضاء وجعل المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في العراق ، ولها سلطة تفسير الدستور والفصل في المنازعات بين فروع الحكومة.

٢. الإصلاحات التشريعية وبالإضافة إلى الأحكام الدستورية ، فإن الإصلاحات التشريعية ضرورية لتعزيز الإطار القانوني لحماية الدستور. ويمكن أن تشمل الإصلاحات التشريعية الرئيسية ما يلي:التعديلات الدستورية: مراجعة الدستور وتعديله بانتظام للتصدي للتحديات الناشئة وضمان ملاءمته للاحتياجات المجتمعية المتغيرة.قوانين الضوابط والموازين: سن قوانين تعزز الفصل بين السلطات وتضفي الطابع المؤسسي على الضوابط والموازين بين فروع الحكومة ، مثل القوانين التي تنظم سلطات السلطة التنفيذية ، وآليات الرقابة التشريعية ، واستقلال القضاء[22].
الحماية القانونية لحقوق الإنسان: اعتماد تشريعات لحماية حقوق الإنسان ، ومكافحة التمييز ، وضمان وصول جميع المواطنين إلى العدالة ، بما يتماشى مع الضمانات الدستورية.[٢٣]

٣. الرقابة والإنفاذ القضائيان وتكتسي آليات الرقابة والإنفاذ القضائية الفعالة أهمية حاسمة لدعم الدستور وضمان الامتثال لأحكامه. وتشمل العناصر الرئيسية للرقابة والإنفاذ القضائيين ما يلي:مراجعة الدستور : إنشاء محكمة دستورية أو هيئة مماثلة مكلفة بتفسير الدستور ، والفصل في المنازعات الدستورية ، وضمان دستورية القوانين والإجراءات الحكومية[٢٤].استقلال القضاء: تدابير لضمان استقلال ونزاهة القضاء ، بما في ذلك التعيينات القضائية الشفافة ، وحماية الحيازة القضائية ، والضمانات ضد التدخل السياسي.الوصول إلى العدالة: ضمان وصول جميع المواطنين إلى العدالة من خلال برامج المساعدة القانونية ، والآليات البديلة لتسوية المنازعات ، والجهود المبذولة للحد من الحواجز التي تحول دون اللجوء إلى القضاء.

٤. التوعية العامة والتثقيف إن تعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن الدستور وأهميته ضروري لتعزيز ثقافة الدستورية والمشاركة المدنية. ويمكن أن تشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:برامج التربية المدنية: وضع مواد وبرامج تعليمية لإطلاع المواطنين على حقوقهم ومسؤولياتهم بموجب الدستور ، فضلا عن دور المؤسسات الديمقراطية في الحكم.حملات التوعية العامة: تنظيم حملات توعية عامة للتوعية بالقضايا الدستورية

، وتشجيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية ، وتشجيع الحوار والمصالحة بين مختلف المجتمعات المحلية.برامج محو الأمية القانونية: برامج لتعزيز محو الأمية القانونية بين المواطنين ، بما في ذلك التدريب على الحقوق الدستورية ، والإجراءات القانونية ، وسبل الانتصاف القانوني[25].ولا غنى عن إطار قانوني شامل لحماية الدستور وضمان تنفيذه الفعال في العراق. ومن خلال تعزيز الأحكام الدستورية ، وسن الإصلاحات التشريعية ، وتعزيز الرقابة القضائية وآليات الإنفاذ ، وتعزيز الوعي العام والتثقيف ، يمكن للعراق بناء إطار قانوني مرن قادر على دعم سيادة القانون ، وحماية حقوق الإنسان ، ومنع عرقلة الدستور وتعليقه. ومع ذلك ، فإن ترجمة هذه الإصلاحات إلى واقع سيتطلب إرادة سياسية والتزاما مؤسسيا ومشاركة مستمرة من جميع أصحاب المصلحة في العملية الديمقراطية في العراق.

دور الجهات الفاعلة الدولية في دعم الاستقرار الدستوري

إن استقرار وسلامة دستور العراق ليسا عاملين حاسمين في الحكم الداخلي للبلد فحسب ، بل لهما أيضا آثار على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. وتضطلع الجهات الفاعلة الدولية ، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية والشركاء الدبلوماسيون والمنظمات غير الحكومية ، بدور هام في دعم الاستقرار الدستوري في العراق. وسنستكشف في هذا الفرع مختلف الطرق التي يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تسهم بها في حماية دستور العراق.

١. المشاركة الدبلوماسية والدعوة يمكن للجهات الفاعلة الدولية ، بما في ذلك الحكومات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية ، أن تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الاستقرار الدستوري من خلال المشاركة الدبلوماسية وجهود الدعوة. ويمكن أن تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:دعم الحكم الديمقراطي: يمكن للبعثات الدبلوماسية أن تعرب عن دعمها للحكم الديمقراطي والالتزام بالمبادئ الدستورية في العراق ، علنا وعن طريق القنوات الدبلوماسية الخاصة.الوساطة وحل النزاعات: يمكن للوسطاء الدوليين تيسير الحوار والتفاوض بين الفصائل السياسية في العراق لحل النزاعات وبناء توافق في الآراء بشأن المسائل الدستورية.[٢٦]الضغط الدولي: يمكن زيادة الضغط الدبلوماسي من المجتمع الدولي لتشجيع الامتثال للمعايير الدستورية وتثبيط الإجراءات التي تهدد الاستقرار الدستوري.

٢. برامج المساعدة من أجل تعزيز المؤسسات ويمكن للمنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تقدم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات لتعزيز مؤسسات الحكم في العراق وتعزيز قدرتها على التمسك بالدستور. ويمكن أن تشمل مجالات المساعدة الرئيسية ما يلي[27]:الإصلاح القضائي: دعم برامج التدريب القضائي ، ومبادرات التثقيف القانوني ، وجهود بناء القدرات لتعزيز استقلال الجهاز القضائي العراقي ومهنيته وفعاليته.بناء القدرات التشريعية: المساعدة في صياغة التشريعات ، وتحسين الإجراءات البرلمانية ، وتعزيز آليات الرقابة لضمان الامتثال للمبادئ الدستورية والمعايير الدولية, تمكين المجتمع المدني: تمويل ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة على تعزيز حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة في العراق ، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى رصد الإجراءات الحكومية والدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية[28].

.المساعدة في مجال حفظ السلام والأمن ويمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تسهم في تحقيق الاستقرار الدستوري في العراق عن طريق دعم عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الأمنية للتخفيف من حدة الصراع والعنف اللذين يهددان النظام الدستوري. ويمكن أن تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:عمليات حفظ السلام: نشر بعثات حفظ السلام أو المراقبين الدوليين في المناطق المتضررة من النزاع في العراق لرصد الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار ، وحماية المدنيين ، ودعم الجهود المبذولة لحل النزاعات بالوسائل السلمية[29].إصلاح قطاع الأمن: المساعدة في إصلاح قطاع الأمن في العراق لضمان احترام حقوق الإنسان ، والالتزام بسيادة القانون ، ومساءلة قوات الأمن المسؤولة عن التمسك بالدستور.التعاون في مجال مكافحة الإرهاب: التعاون مع السلطات العراقية لمكافحة الإرهاب والتطرف وفقا لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، بما يكفل الحقوق والحريات الدستورية لجميع المواطنين[30].

٣. تعزيز الحوار والمصالحة يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تيسر مبادرات الحوار والمصالحة في العراق لمعالجة المظالم الأساسية ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا الدستورية. ويمكن أن تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:المسار الثاني للدبلوماسية: دعم عمليات الحوار غير الرسمية ، ومبادرات المسار الثاني للدبلوماسية ، والتبادلات الشعبية لتعزيز التفاهم والثقة بين مختلف المجتمعات المحلية في العراق.[٣١]آليات حل النزاعات: المساعدة في إنشاء آليات لتقصي الحقيقة والمصالحة والعدالة الانتقالية لمعالجة مظالم الماضي وتعزيز التعافي في مجتمعات ما بعد الصراع.دعم العمليات السياسية الشاملة: الدعوة إلى عمليات سياسية شاملة تكفل المشاركة المجدية لجميع شرائح المجتمع ، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات والفئات المهمشة ، في صنع القرار والحكم[32].وتضطلع الجهات الفاعلة الدولية

بدور حاسم في دعم الاستقرار الدستوري في العراق من خلال المشاركة الدبلوماسية والمساعدة التقنية وعمليات حفظ السلام ومبادرات المصالحة. من خلال الاستفادة من نفوذها ومواردها وخبرتها ، يمكن للجهات الفاعلة الدولية المساهمة في بناء إطار دستوري مرن في العراق يدعم سيادة القانون ويحمي حقوق الإنسان ويعزز الحكم الديمقراطي. ومع ذلك ، فإن الدعم الدولي الفعال للاستقرار الدستوري في العراق يتطلب التنسيق والتماسك والالتزام المستمر من المجتمع الدولي للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه البلد وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار لجميع العراقيين.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية

تتعلق الضمانات القانونية بتأمين وحماية النصوص الدستورية من التعطيل والإيقاف من خلال إطار قانوني محدد وآليات تنفيذية فعّالة. تشمل هذه الضمانات مجموعة من الحقوق والمبادئ التي يتمتع بها المواطنون والمؤسسات القانونية ، والتي تضمن تطبيق الدستور واحترامه في كل الأوقات والظروف.[٣٣]حكم القانون وعدم التعدي على الدستور، يعتبر حكم القانون وعدم التعدي على الدستور من أهم الضمانات القانونية لعدم تعطيل النصوص الدستورية. يجب أن يتمتع جميع المواطنين والجهات الحكومية بالالتزام بأحكام الدستور والقوانين ، دون تجاوز أو انتهاك لحقوق الفرد أو القوانين المحددة في الدستور. تعتبر محاكم العدل والمحاكم الدستورية المسؤولة عن فحص دستورية القوانين والتأكد من امتثالها لأحكام الدستور ، وحماية النظام القانوني والدستوري من أي تعديات أو انتهاكات.الضمانات القانونية هي مكونات أساسية لأي إطار دستوري، تعمل على الحفاظ على سلامة واستقرار الدستور. وفي سياق العراق، تؤدي الضمانات القانونية دورا حاسما في منع تعطيل الدستور وتعليقه، وضمان حماية الحقوق الأساسية، وسيادة القانون، والمبادئ الديمقراطية. وسيركز هذا البحث حصرا على تحليل الآليات والضمانات القانونية المنشأة في إطار النظام القانوني العراقي لمنع أي محاولة لتعطيل الدستور أو تعليقه[34].

الأحكام الدستورية:ويتضمن دستور العراق أحكاما صريحة تهدف إلى الحفاظ على سلامته ومنع تعطيله أو تعليقه. تتضمن هذه الأحكام عادةً بنودًا تحدد عملية تعديل الدستور، وآليات لحل النزاعات المتعلقة بالتفسير الدستوري، وضمانات ضد سلطات الطوارئ التي يمكن أن تقوض المبادئ الدستورية. ستوفر دراسة مفصلة لهذه الأحكام الدستورية رؤى ثاقبة للإطار القانوني الذي تم إنشاؤه لحماية الدستور[35].

الفصل بين السلطات:مبدأ الفصل بين السلطات أساسي للحكم الدستوري ويعمل كضمانة رئيسية ضد تعطيل أو تعليق الدستور. في العراق، ينشئ الدستور فروعًا متميزة للحكومة – التنفيذية والتشريعية والقضائية – لكل منها سلطات ومسؤوليات محددة. الضمانات القانونية لضمان استقلال واستقلال هذه الفروع ضرورية للحفاظ على الاستقرار الدستوري ومنع أي تدخل لا داعي له يمكن أن يقوض الدستور[٣٦].

استقلال القضاء:القضاء المستقل ضروري لدعم سيادة القانون وضمان نزاهة الدستور. وتشمل الضمانات القانونية التي تحمي استقلال القضاء في العراق أحكاما تتعلق بتعيين القضاة وتوليهم مناصبهم وعزلهم، فضلا عن ضمانات ضد التدخل السياسي أو النفوذ السياسي. إن تحليل الإطار القانوني [٣٧]الذي يحكم القضاء سيسلط الضوء على الآليات القائمة لمنع أي محاولات لتعطيل الدستور أو تقويضه من خلال الوسائل القضائية[٣٨].

النتائج:-

١- استمرار فعالية الضمانات القانونية في منع تعطيل أو تعليق الأحكام الدستورية في العراق والتي تعزيز استقلال المؤسسات الدستورية وفعاليتها، وتعزيز محو الأمية الدستورية بين المواطنين.

٢- أهمية التقاضي الدستوري والرقابة القضائية في دعم سيادة الدستور العراقي الذي يسمح التقاضي الدستوري للمواطنين والكيانات القانونية بالطعن في دستورية القوانين والقرارات الحكومية، والتي تضمن الامتثال للمبادئ الدستورية.

التوصيات:-

١. تنفيذ تدابير الضامنة لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية التي قد تقوض الاستقرار الدستوري، بما في ذلك الفساد والطائفية والاضطرابات الاجتماعية.

٢. تعزيز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات الضامنة في مجال الحكم الدستوري للاستفادة من الدروس المستفادة من البلدان الأخرى.

المصادر.

[1] د. حميد حنون خالد مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق بغداد سنة ٢٠١٣ ص ١٥٧ و ١٥٨

[٢] محمد ارزقي نسيب ، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ١٩٩٨ ص ٦٢.

[٣] د. منذر الفضل ، مشكلات الدستور العراقي ، ط١ ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٥.

[٤] سعيد السيد علي ، حقيقة الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة الامريكية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص١٩.

[٥] موريس دو فرجيه ، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى ، ترجمة د. جورج سعد المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٢١

[٦] علي يوسف الشكري مباديء القانون الدستوري. دار صفا للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ٢٠١١ ص ٢٤٩

[7] عبد الحميد متولي المفصل في القانون الدستوري . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٥٢ ص ٢٦

[8] رمزي طه الشاعر – المرجع السالف ص ٥٣ . وراجع كذلك إبراهيم عبد العزيز شيحا المرجع السالف "اعلاه" ص ٣١٣ – وراجع أيضا سالم بن سلمان الشكيلي – المرجع السابق ص ٧٥

[١٠] فريد علواش – اليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر . المرجع السابق ص ٢٠

[١١] غالب الداودي – المرجع نفسه ص ١٠٤ وكذلك فريد علواش المرجع نفسه ص ٤٥

[١٢] يحي الجمل – النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية مع مقدمة في دراسة المباديء الدستورية العامة . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٤ ص ٨٥.

[١٣] محمد ارزقي نسيب ، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ١٩٩٨ ص ٨٥.

[١٤] مصطفى أبو زيد فهمي ، مرجع سابق ، ص٩٨.

[١٥] مصطفى أبو زيد فهمي الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ١٩٩٩ ص ١٤٩

[١٦] عبد الهادي فوزي العوضي ، المدخل لدراسة القانون المصري والعماني ، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٠١٠ ص ٥٤.

[١٧] رمزي طه الشاعر – النظرية العامة للقانون الدستوري . دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الخامسة ٢٠٠٥ ص ٣١ .

[١٨] د. عصام نعمة إسماعيل ، دساتير الدول العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤.

[19]د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي د. حسن لطيف الزبيدي ، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق مركز العراق للدراسات بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٦٥.

[٢٠] د. احمد حلمي خليل هندي عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها ، دار الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠٨

[٢١] د. محمد عمد مولود ، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٩ ص ٨١.

[٢٢] د. علي يوسف الشكري ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧. ص ١٦٢.

[٢٣] سعيد أبو الشعير – القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة – ج١ – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – (ب. ت) – ص ١٧٥.

[24] د. علي سبتي محمد – وسائل حماية المشروعية – دار واسط للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد – ١٩٨٥ – ص٤٦.

[٢٥] د. زهير المظفر – مصدر سابق – ص ١٩٨. وأنظر كذلك د. محمود عاطف البنا – مصدر سابق – ص١١٩.

المصادر الاجنبية

[1] Al-Mawsawi ،A. M. A. (2017). The Role of the Iraqi Federal Supreme Court in Protecting the Constitution. Journal of Legal ،Ethical and Regulatory Issues٢٠ ،(1).١١-١ ،

[1] Sadurski ،Wojciech. "Constitutionalism and the Enlargement of Europe." Oxford University Press٢٠١٢ ،

[1] Tushnet ،Mark. "Advanced Introduction to Comparative Constitutional Law." Edward Elgar Publishing.٢٠١٤,

[1] Maduro ،Miguel ،and Tom Ginsburg. "Constitutional Law in the Global Legal Order." ICL Working Paper Series ،University of Chicago Law School ،No. 1.٢٠١٦ ،

[1] Elkins ،Zachary ،Tom Ginsburg ،and James Melton. "The Endurance of National Constitutions." Cambridge University Press.٢٠٠٩ ،
[1] Heywood ،Andrew. "Political Ideologies: An Introduction." Sixth Edition ،Palgrave Macmillan.٢٠١٧ ،
[1] Isser ،Deborah M. "Politics and Government in the Middle East and North Africa." Eighth Edition ، Routledge٢٠١٨ ،
[1] Greenberg ،K. J. (2015). Constitutional Guarantees in Iraq: Protecting Minority Rights in a Post-Conflict Environment. Columbia Human Rights Law Review،
[1] UNDP Iraq. "Strengthening the Rule of Law in Iraq: Achievements ،Challenges ،and Ways Forward." 2019
United Nations. "Universal Declaration of Human Rights." 1948.
[1] Saeed ،A. M. (2016). The Role of the Federal Supreme Court in Protecting the Iraqi Constitution. Middle East Journal of Legal Studies٣٤ ،(1)١٠٧-٨٩ ،
[1] Dixon ،Rosalind ،and Tom Ginsburg. "Comparative Constitutional Law: Cases and Materials." Third Edition ،West Academic Publishing.٢٠١٨ ،

هوامش البحث

[1] Al-Mawsawi ،A. M. A. (2017). The Role of the Iraqi Federal Supreme Court in Protecting the Constitution. Journal of Legal ،Ethical and Regulatory Issues٢٠ ،(1).١١-١ ،

[2] Sadurski ،Wojciech. "Constitutionalism and the Enlargement of Europe." Oxford University Press.٢٠١٢ ،

[٣] د. حميد حنون خالد مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق بغداد سنة ٢٠١٣ ص ١٥٧ و ١٥٨

[٤] محمد ارزقي نسيب ، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ١٩٩٨ ص ٦٢.

[5] د. منذر الفضل ، مشكلات الدستور العراقي ، ط١ ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٥.

[٦] سعيد السيد علي ، حقيقة الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة الامريكية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص١٩.

[7] اظين خالد عبد الرحمن ، ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ ، رسالة ماجستير ، الطبعة الاولى ، دار الحامد ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٢.

[8] Tushnet ،Mark. "Advanced Introduction to Comparative Constitutional Law." Edward Elgar Publishing.٢٠١٤ ،

[9] موريس دو فرجيه ، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى ، ترجمة د. جورج سعد المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٢١

[10] علي يوسف الشكري مباديء القانون الدستوري. دار صفا للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ٢٠١١ ص ٢٤٩

[11] Maduro ،Miguel ،and Tom Ginsburg. "Constitutional Law in the Global Legal Order." ICL Working Paper Series ،University of Chicago Law School ،No. 1.٢٠١٦ ،

[١٢] عبد الحميد متولي المفصل في القانون الدستوري . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٥٢ ص ٢٦

[13] رمزي طه الشاعر – المرجع السالف ص ٥٣ . وراجع كذلك إبراهيم عبد العزيز شيحا المرجع السالف "اعلاه" ص ٣١٣ – وراجع أيضا سالم بن سلمان الشكيلي – المرجع السابق ص ٧٥

[14] فريد علواش – اليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر . المرجع السابق ص ٢٠

[١٥] غالب الداودي – المرجع نفسه ص ١٠٤ وكذلك فريد علواش المرجع نفسه ص ٤٥

[16] يحي الجمل – النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية مع مقدمة في دراسة المباديء الدستورية العامة . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٤ ص ٨٥.

[١٧] محمد ارزقي نسيب ، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ١٩٩٨ ص ٨٥.

[18] Elkins ،Zachary ،Tom Ginsburg ،and James Melton. "The Endurance of National Constitutions." Cambridge University Press.٢٠٠٩ ،

[19] Heywood ،Andrew. "Political Ideologies: An Introduction." Sixth Edition ،Palgrave Macmillan.٢٠١٧ ،

[20] مصطفى أبو زيد فهمي ، مرجع سابق ، ص٩٨.

[٢١] مصطفى أبو زيد فهمي الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ١٩٩٩ ص ١٤٩

[22] عبد الهادي فوزي العوضي ، المدخل لدراسة القانون المصري والعماني ، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٠١٠ ص ٥٤.

[23] Isser ،Deborah M. "Politics and Government in the Middle East and North Africa." Eighth Edition ، Routledge.٢٠١٨ ،

[24] Greenberg ،K. J. (2015). Constitutional Guarantees in Iraq: Protecting Minority Rights in a Post-Conflict Environment. Columbia Human Rights Law Review٤٦ ،(2).٣٧٦-٣٤٥ ،

[25] رمزي طه الشاعر – النظرية العامة للقانون الدستوري . دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الخامسة ٢٠٠٥ ص ٣١ .

[26] UNDP Iraq. "Strengthening the Rule of Law in Iraq: Achievements ،Challenges ،and Ways Forward." 2019.

[27] د. عصام نعمة إسماعيل ، دساتير الدول العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤.

[28] د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي د. حسن لطيف الزبيدي ، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق مركز العراق للدراسات بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٦٥.

[29] د. احمد حلمي خليل هندي عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها ، دار الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠٨

[30] د. محمد عمد مولود ، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٩ ص ٨١.

[31] United Nations. "Universal Declaration of Human Rights." 1948.

[32] د. علي يوسف الشكري ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧. ص ١٦٢.

[٣٣٣٣] سعيد أبو الشعير – القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة – ج١ – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – (ب. ت) – ص ١٧٥.

[34] د. علي سبتي محمد – وسائل حماية المشروعية – دار واسط للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد – ١٩٨٥ – ص٤٦.

[35] د. زهير المظفر – مصدر سابق – ص ١٩٨. وأنظر كذلك د. محمود عاطف البنا – مصدر سابق – ص١١٩.

[36] Saeed ،A. M. (2016). The Role of the Federal Supreme Court in Protecting the Iraqi Constitution. Middle East Journal of Legal Studies٣٤ ،(1).١٠٧-٨٩ ،

[٣٧]

[38] Dixon ،Rosalind ،and Tom Ginsburg. "Comparative Constitutional Law: Cases and Materials." Third Edition ، West Academic Publishing.٢٠١٨ ،